

تحقيق

تحيط الشبهات بـ«المستشفى الميداني العسكري المصري»، الذي يتم تشييده على عقارات حرج بيروت. هذه الشبهات تعززها قرارات الإدارات الحكومية المعنية الراضة له، والتي تطلب «إنهاء مهمته أو تسليمه للجيش اللبناني»، ووفق ما يرد في كتب وزارة الدفاع، والتي تتحدث عن «ثغرات أمنية وصدية يتركها عمله في لبنان في ظل عدم وجود رقابة مباشرة من قبل الإدارات المعنية عليه». كما تعززها تساؤلات حول سبب بقاء هذا المستشفى في لبنان منذ عام 2006، فيما سحبت بقية الدول العربية المستشفيات الميدانية التي أرسلتها في خضم عدوان تموز؟ ولماذا يصر الجانب المصري على إقامة مستشفاه العسكري في حرج بيروت دون غيره؟ ولماذا يرضخ تسليمه للدولة اللبنانية؟ ولماذا يصر محافظ بلدية بيروت على إبقاء المستشفى بحجة أنه «هبة مصرية»، فيما تفيد المعطيات بأن البلدية ستدفع أكثر من مليون دولار لتشييده؟

المستشفى العسكري المصري في حرج بيروت: أشبه ببرج مراقبة!

هديك فرفور

«هذا ليس مُستشفى، إنه أشبه ببرج مراقبة يتم زرعه في الحي». بهذه العبارة، وصف أحد سكان حي قصص ما يجري تشييده في حرج بيروت تحت اسم «المستشفى الميداني العسكري المصري». لا ينمّ هذا الوصف عن معارضة البناء فقط، كونه ينتش من الحرج المزيد من المساحات ليعلو الباطون بدلاً من الشجر، بل ينمّ أيضاً عن «شبهات» تحوم حوله: فهل له وظيفة ذات طابع سياسي - أمني غير وظيفته المعلنة؟ هذه الشبهات تكاثرت مع الأيام في ظل انكشاف المزيد من الوقائع المثيرة، فالجانب المصري يصّر على تشييد مستشفاه في حرج بيروت تحديداً، ولا يقبل بتغيير موقعه، كما لا يقبل بتحويله إلى هبة لمصلحة وزارة الصحة أو الجيش اللبناني، ولا يقبل بإخضاعه للرقابة والشروط النظامية التي تحكم الترخيص والبناء والتشغيل وأذونات العمل والإقامة، والأهم أنه يعمل على تحويل ما يسميه «هبة» إلى أمر واقع مفروض لا يحظى بأي موافقة من الإدارات الحكومية المعنية، وترفضه وزارتا الصحة والدفاع، ويجري فرضه عبر فريق حزبي يسيطر على وزارة الداخلية ومحافطة بيروت وبلديتها!

ثغرات أمنية وصدية

بتاريخ 2017/2/11، أرسل وزير الدفاع، يعقوب الصراف، كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء، يحمل الرقم 497، يُشير فيه إلى «ضرورة إنهاء مهمة المستشفى الميداني المصري، أو تقديمه كهبة إلى الدولة اللبنانية أو الجيش اللبناني». هذا الكتاب ليس الأول من نوعه، سبقه كتب مماثلة أرسلها وزراء دفاع سابقون كانوا يكررون هذا الموقف الموحد من دون أي نتيجة.

أحد هذه الكتب، الكتاب الرقم 654/ غ ع/ و، الذي أرسله وزير الدفاع السابق، فايز غصن، بتاريخ 2013/2/7 إلى مجلس الوزراء، يستعرض «وضع المستشفى العسكري الميداني المصري المتمركز في بيروت» على المجلس. يقول الكتاب إنه بعد انتهاء عدوان تموز عام 2006، أرسلت بعض الدول العربية مُستشفيات عسكرية ميدانية إلى لبنان (المملكة العربية السعودية، الأردن ومصر...). هذه المُستشفيات أُعيد سحبها خلال عام 2007، باستثناء المستشفى العسكري المصري، «الذي لا يزال يعمل حتى تاريخه ويتمركز داخل حرم جامعة بيروت العربية».

تقتصر الخدمات الطبية التي يُقدمها المستشفى على المعاینات وخدمات الاستشفاء ذات المستوى المتوسط، ويستفيد منها من يرغب من الأشخاص الموجودين على الأراضي اللبنانية من جنسيات مختلفة (لبنانيين، فلسطينيين، مصريين وسوريين...). يلفت الكتاب إلى أن



يغطي محافظ بيروت جملة من المخالفات في بناء المستشفى



مستشفى «خطير» خارج أي رقابة!

قرار بلدية بيروت تخصيص جزء من الحرج، وإصرار مجلسها على تغطية وجود مستشفى عسكري أجنبي مخالف، يعارض توصيات لجنة الحدائق في البلدية، التي أوعزت باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الأعمال، لأنه «لا ينبغي أن يكون هناك استثناء في المجال الطبي، ويجب بالتالي أن يخضع عمل هذا المستشفى الميداني لسلطة الدولة الرقابية (...)»، وفق ما يرد في محضر جلسة لجنة الحدائق المنعقدة بتاريخ 2016/6/22.

يُثير رئيس لجنة الصحة، الدكتور سحاق كيشيان، في المحضر المذكور، تداعيات عدم خضوع المستشفى لقوانين النظام الصحي اللبناني ووزارة الصحة، ويلفت إلى «عدم قدرة وزارة الصحة على مراقبة الخدمة الطبية وتطبيق المعايير الطبية ومراقبة قسم الأشعة ومراقبة النفايات الطبية، كون المستشفى مجهزاً بغرف عمليات، فضلاً عن عدم قدرة وزارة الصحة على مراقبة السلامة العامة لناحية المواد الموجودة في المستشفى «من مواد مشتعلة أو مواد قابلة للانفجار وما قد يُسببه من ضرر للحرج والأبنية السكنية المحيطة».

ونظراً إلى كون المستشفى لا يخضع لقوانين نقابة الأطباء، فإن ذلك يؤدي، بحسب المحضر، إلى عدم قدرة النقابة على مراقبة أعمال الأطباء ومحاسبتهم، فضلاً عن عدم قدرة النقابة على التأكد من المستوى العلمي للأطباء العاملين. كذلك، ونظراً إلى كون المستشفى لا يخضع لقوانين نقابة الصيادلة، فإن ذلك يؤدي إلى عدم قدرة نقابة الصيادلة على الإشراف على نوعية الأدوية ومدة صلاحيتها وعدم قدرة نقابة الصيادلة على الإشراف على الأدوية من الناحية العلمية إذا كانت هذه الأدوية معترفة من وزارة الصحة.

ويخلص المحضر إلى القول إنه «تبين لأعضاء اللجنة ولأعضاء المجلس الحاضرين عدم توفر آلية رقابة لعمل المستشفى الميداني، ما يحول دون تحديد المسؤوليات»، لافتاً إلى تشديد المجتمعين على «ضرورة الحفاظ على حرج بيروت المتنفس الطبيعي الأهم لأهل العاصمة وعدم المساس بمساحته الخضراء»، مؤكداً «عدم ملاءمة الموقع لإقامة هذا المستشفى (...)».